

## النطاق الجغرافي للقيود على المحتوى\*

المرجع: 22- 104 | 28 تموز/يوليو 2022

### FRAMING BRIEF:

### GEOGRAPHIC SCOPE OF CONTENT RESTRICTIONS

REF: 22-104 | July 28, 2022

تخضع ملايين الرسائل والتدوينات والتغريدات والتعليقات، وغيرها من المحتويات على الإنترنت، للتقييد أو الحذف كل يوم. وتتخذ القرارات المتعلقة بأي محتوى سيتم تقييده إما بناءً على أحكام القوانين الوطنية وإما وفقاً لشروط الخدمة التي يعتمدها مزودو الخدمات. في هذا الإطار، تعالج هذه الوثيقة التأطيرية النطاق الجغرافي للقيود على المحتوى بحسب البعد الأول، أي عندما يُعتبر المحتوى مخالفاً لقوانين البلاد.

صحيحٌ أنّ المحتوى الإلكتروني يُفترض أن يكون متوفراً للجميع، أينما كانوا في العالم، إلا أنّ القوانين الوطنية لولاية دولة معيّنة هي التي تحدّد، بحسب القوانين والمبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون، ما الذي يجيز القانون نشره أو الوصول إليه ضمن المساحة الجغرافية المشمولة بولاية هذه الدولة.

في الواقع، لا تبسط أي دولة ولايتها خارج نطاق إقليمها الوطني إلا بشكل استثنائي، على أن يخضع ذلك للقوانين والمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بالسيادة والمجاملة. بناءً عليه، من المقبول بشكل عام أنّ الدول ينبغي ألا تتناول على دول أخرى من حيث فرضها المحتوى الذي ينبغي منعه في تلك الدول. مع ذلك، يُجادل البعض في أنه يجوز لولاية وطنية معيّنة، في ظل ظروف استثنائية للغاية، تقييد الوصول إلى المحتوى الذي تعتبره غير قانوني خارج نطاق سلطتها أيضاً. لكن، ليس من إجماع عالمي متفق عليه بين مختلف الأفرقاء على ما يُقصد بمثل هذه الظروف الاستثنائية.

مع ذلك، تهدف بعض المبادرات، بمشاركة سلطات رسمية أو جهات خاصة، إلى تقييد أنواع معيّنة من المحتوى أو حذفه كلياً على مستوى عالمي (كالمحتوى المتعلق بالتصوير الإباحي للأطفال<sup>1</sup> أو الإرهاب<sup>2</sup>). بالتوازي مع ذلك، أصدرت بعض المحاكم أحكاماً<sup>3</sup> فرضت بموجبها تقييدات خارج حدود أراضيها (جزئياً أو كلياً)، زد على ذلك أنّ قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي يشير، بشكل واضح وصریح، إلى "النطاق الإقليمي" للأوامر الصادرة عنه.<sup>4</sup>

يستدعي هذا الغموض القانوني المتأني عن بعض الإجراءات الأحادية الجانب بذل جهود متضافرة ومنسقة لتحديد النطاق الجغرافي المناسب للقيود على المحتوى. في هذا السياق، لا تسعى هذه الوثيقة إلى فرض موقف توجيهي أو معياري، بل إلى توثيق

\* هذه الوثيقة التأطيرية هي مساهمة مشتركة من بعض الخبراء الأكثر التزاماً بهذا المجال، بغية تطوير النقاش الجاري حول القضايا الشائكة المتعلقة بالقيود العابرة للحدود المفروضة على المحتوى الإلكتروني. لكن ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها ثمرة مفاوضات رسمية صادقت عليها المنظمات التي ينتمي إليها الخبراء الأعضاء.

<sup>1</sup> INHOPE: "مهمتنا هي دعم الخطوط الساخنة التابعة لنا وتمكينها من تحديد المواد المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال وحذفها على وجه السرعة من العالم الرقمي".

<sup>2</sup> منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب "يجمع بين قطاع التكنولوجيا، والحكومة، والمجتمع المدني، والأكاديميين، لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بغية مكافحة أنشطة الإرهاب والتطرف العنيف على الإنترنت".

<sup>3</sup> راجع/ي: شركة غوغل ضد شركة إكستريك سوليوشن؛ شركة غوغل ضد اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحرّيات؛ غلافدينيغ ضد شركة فايسبوك إيرلندا المحدودة، رامديف

ضد فايسبوك

<sup>4</sup> تفرض المادة 8 من مسودة قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي على الهيئات الوطنية تحديد النطاق الإقليمي للأمر الصادر "... بناءً على قواعد الاتحاد المرعية الإجراء والقانون الوطني، بما في ذلك الميثاق، وعند الانطباق لمبادئ القانون الدولي العامة ذات الصلة، شرط ألا يتجاوز ذلك ما هو ضروري للغاية لتحقيق هدفه".

المناقشات التي جرت حول هذا الموضوع ضمن مجموعة الاتصال المعنية بالمحتوى والولاية القانونية، التابعة لشبكة سياسات الإنترنت والولاية القانونية. وهي تركز على ركنين أساسيين: (1) توثيق سياق المناقشة، و(2) تحديد العناصر التي يمكن أن تكون مفيدة في تعزيز النقاشات بين مختلف الأقران.

## 1. السياق

تمحورت المناقشات حول تحديد النطاق الجغرافي الذي تسري فيه القيود على المحتوى. فتمت معالجة الأسئلة التالية بشكل خاص:

- هل من خطر أن يؤدي هذا الأمر إلى تطبيق القيود التي تتجاوز أقاليم الدولة "كإجراء اعتيادي"، وأن يشجع على استخدامها سياسياً بشكل غير مناسب، أو على تسييسها بشكل لا يتوافق مع القوانين والمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان؟
  - هل يختلف الوضع في الحالات المتعلقة بالقانون العام والقانون الخاص؟
  - هل يجب مراعاة عبء حصول الضحايا المحتملين على الإنصاف القانوني خارج نطاق ولاية بلدهم القانونية؟ إلى أي مدى ينبغي أخذ هذا الأمر في الحسبان؟
  - كيف يتم تطبيق القرارات على المستوى التقني وإنفاذها ضمن مهلة زمنية مقبولة للحؤول دون التسبب بالمزيد من الضرر؟
  - كيف يمكن حلّ تنازع القوانين و/أو القرارات المتضاربة بين ولايات قانونية مختلفة؟
- سلّطت المناقشات التي دارت على مدى عامين الضوء على مدى صعوبة هذه المسائل وتعقيدها.

### 1.1 معايير الإجراءات القانونية العادلة

هناك إجماع عام على ضرورة أن تبقى القيود المفروضة خارج حدود الولاية الوطنية، هذا إن وُجدت، ضمن إطار الإجراءات الاستثنائية جداً، عوضاً عن كونها القاعدة. مع ذلك، يُعرب البعض عن مخاوف مشروعة بأن يتم تبرير الاستخدام الاستثنائي لهذه القيود لفرضها كيفما اتفق، مما قد يمكن الولايات القضائية ذات التوجّه القمعي، من إساءة استخدام هذه الإجراءات للحدّ من حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وليس هذا فحسب، بل يمكن أن يدفعها ذلك أيضاً، بشكل أكثر عمومية، إلى فرض معاييرها القانونية غير الكافية، وغير المقبولة، لا بل المستنكرة حتى، على ولايات وطنية أخرى.

من هذا المنطلق، لا بدّ من فرض شروط قوية على كل من يريد الاستفادة من القيود الاستثنائية التي يمكن فرضها خارج حدود الولاية القانونية. من أبرزها أن تكون هذه الإجراءات متوافقة مع القوانين والمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما ينبغي أن تكون الإجراءات ضروريةً ومتناسبةً بما في ذلك على صعيد نطاقها الجغرافي، للتقليل من الأضرار إلى أدنى حدّ ممكن، من جهة، وتعزيز حماية الحريّات المدنية والسياسية إلى أقصى حدّ من جهة أخرى، بما في ذلك حرية التعبير وحقوق الإنسان الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، من الأسئلة التي يمكن إدراجها لاختبار مدى ضرورة هذا التقييد وتناسبه، السؤال المتعلّق بتحديد النطاق الجغرافي الضروري والمتناسب لتحقيق الهدف المرجوّ.

لكن، يتطلب هذا الأمر، وهنا الأهم، أن تضمن الدولة المعنية التقيّد بمعايير عالية من الإجراءات القانونية العادلة، وذلك عند تحديدها ما يخالف القانون بحسب قوانينها المحلية، وبطريقة تستوفي المبادئ الدولية لسيادة القانون. استناداً إلى هذه الشروط، يمكن إعداد إطار تصوّري مركّز على حقوق الإنسان وسيادة القانون حول هذه الإجراءات الاستثنائية، للمساعدة في صون الحقوق وتعزيز الإجراءات القانونية الواجبة.

## 1.2 الأوضاع المتعلقة بالقانون العام والقانون الخاص

خلال النقاشات التي جرت في مجموعة الاتصال، ظهرت اختلافات كبيرة بين القيود الصادرة على المحتوى بمبادرة من السلطات العامة وبموجب القانون العام من جهة، وتلك الناشئة عن خلافات بين أفراد على أساس القانون المدني/الخاص من جهة أخرى. أولاً، يختلف إرساء التوازن بين الحقوق والمصالح في كلتا الحالتين. فلمّا كانت العلاقة بين السلطات الرسمية والأفراد تخضع لأحكام القانون العام، تهدف القرارات الصادرة إلى إرساء توازن بين حقوق الناشر وضحايا الضرر، مع ضمان مراعاة المصالح الجماعية الأعلى. في المقابل، في قضايا القانون المدني/الخاص، يُرسى التوازن بين حقوق طرفين هما: المدعي (المدعون) والمدعى عليه (علمهم).

ثانياً، في القانون المدني/الخاص، هناك عدة أطر وإجراءات حالية متعلّقة بإنفاذ القرارات القضائية عبر الحدود، وذلك من خلال إدراج الأحكام ذات الصلة في القوانين المحلية أو الاعتراف بها تلقائياً. لا بل إنّ بعض قواعد المحاكم الإجرائية تسمح لمحكمة تابعة لاختصاص قضائي ثالث أن تبتّ في قضية بين شخصين خاضعين لاختصاصين قضائيين مختلفين. لكنّ هذا الأمر لا ينطبق عادةً على القانون العام.

من هذا المنطلق، يُجادل البعض في أنه من الصعب تبرير القيود الخارجة عن نطاق الإقليم الوطني بمجرد الاستناد إلى القانون العام الوطني، وذلك نظراً إلى مبادئ السيادة والمجاملة، كونه من المتعارف عليه بشكل عام أنّ الدول ليس بمقدورها التحكّم بالمسائل الخاصة لدول أخرى.

## 1.3 عبء الانتصاف القضائي

عندما تتعرّض حقوق شخص ما للانتهاك على الإنترنت، فإنّ مسؤولية طلب الانتصاف القانوني أو الحصول عليه تقع على الضحية بشكل مباشر. مع ذلك، لا يخفى على أحد أنّ سبل الانتصاف القانوني التي تسمح باللجوء إلى الانتصاف في الوقت المطلوب نادرة بشكل عام، كما أنّ الإجراءات الحالية مرهقة بطبيعتها. وهذا ينطبق بشكل أكبر على الوصول إلى الانتصاف القانوني عبر الحدود! يفترض هذا الأمر رفع عدة دعاوى في ولايات قضائية مختلفة، مما قد يعني اعتماد موازين مختلفة بين حقوق إنسان متضاربة وتطبيق أحكام متعارضة.

في هذا الإطار، وخاصةً بالنسبة إلى القضايا المتعلقة بالقانون المدني/الخاص، يُجادل البعض في أنه يمكن اعتماد نطاق جغرافي أوسع لتقييدات المحتوى. يهدف ذلك إلى تخفيف العبء المفرط الملقى على كاهل الضحية (الضحايا) التي ستضطر حينذاك إلى متابعة عدة إجراءات متوازية، في ولايات قضائية متعددة، ستُسفر، بشكل شبه مؤكّد، عن النتيجة القانونية نفسها.

ويبقى الشرط الأساسي المذكور أعلاه سارياً، أي ضرورة أن تضمن الدولة التي تُصدر الأحكام القانونية التقيّد بمعايير عالية من الإجراءات القانونية العادلة، وذلك عند تحديدها ما يخالف القانون بحسب قوانينها المحلية، وبطريقة تستوفي المبادئ الدولية لسيادة القانون.

#### 1.4 الأبعاد التقنية

يجب مراعاة جانبين متعلّقين بالأبعاد التقنية:

فمن جهة، لا يتمتّع بعض وسطاء الإنترنت بالقدرة التقنية المطلوبة لتطبيق قيود جغرافية متناهية الدقة (مثلاً من خلال فترة بروتوكول الإنترنت جغرافياً)، بل يمكنهم إما توفير المحتوى وإما الامتناع عن ذلك بكل بساطة.

في المقابل، قد تملك منصّات وسائل التواصل الاجتماعي مجموعةً واسعةً من الحلول التقنية التي لا تقتصر على منع الوصول إلى المحتوى فحسب، مما يفسح المجال أمام تطبيق آليات استجابة مباشرة، مثل: تخفيف سرعة الانتشار باستخدام الأدوات الخوارزمية، وعدم التشجيع على التحميل أو النشر، أو حتى منع ذلك.<sup>5</sup>

#### 1.5 تنازع القوانين والقرارات المتضاربة

الجدير بالذكر أنّ أي قرار يفرض تقييد محتوى خارج نطاق إقليمه الوطني يُضاعف من إمكانية تنازع القوانين و/أو صدور قرارات متضاربة في ولايات قضائية أخرى. فمثلاً، قد يصدر أمر بالعودة إلى نشر محتوى مصنّف كمشبوه بحسب قانون وطني محلي، أو معارضة فرض حكم خارج عن حدود الإقليم الوطني، كمسألة مبدأ.<sup>6</sup>

## 2. العوامل ذات الصلة المحتملة

استناداً إلى الشروط الصارمة المذكورة أعلاه، يمكن استخلاص ثلاثة أبعاد أساسية عند التفكير في العوامل التي قد تكون مفيدةً في التحليل المتعدد العوامل. وهو تحليل يهدف إلى تحديد النطاق الجغرافي المناسب للقيود على المحتوى.

### 2.1 موقع الناشر أو الوسيط

يُعتبر الموقع الفعلي الذي تتواجد فيه الجهات ذات الصلة عنصراً أساسياً لتحديد المسائل غير القانونية خارج نطاق الإنترنت. وبطبيعة الحال، تصبح هذه المسألة أكثر تعقيداً على الإنترنت، خاصةً نظراً إلى صعوبة تحديد مكان الأفراد الذين ينشرون المحتوى أو مكان تأسيس الوسيط المستضيف للخدمة.

<sup>5</sup> سبق لمجموعة الاتصال أن حدّدت مجموعة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها على المحتوى المخالف. [I&JPN REF: 19-122](#)

<sup>6</sup> Google Inc. v. Equustek Solutions Inc., 2017 SCC 34, [2017] 1 S.C.R. 824.

- **موقع الناشر أو جنسيته.** لا يُعدّ نشر محتوى في دولة يُصنّف فيها هذا المحتوى بغير القانوني، أو من قبل أحد مواطني هذه الدولة، عاملاً كافياً لتبرير تقييد هذا المحتوى عالمياً. لكن يمكن أن يكون هناك استثناء إذا كانت الدولة المعنية تضمن تطبيق معايير الإجراءات القانونية العادلة عند تحديد المخالفات بموجب قانونها الوطني، بطريقة تستوفي القوانين والمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان، وكان المحتوى المشبوه مخالفاً للقانون في كل الولايات القضائية، بما في ذلك الولايات التي تطبّق معايير عالية متماثلة بدرجة كافية.
- **موقع مؤسسة الوسيط.** عملياً، قد يسهّل موقع الوسيط تنفيذ الأوامر الوطنية التي تفرض تطبيق القيود خارج نطاق الإقليم الوطني. أما مبدئياً، فإنّ مجرد وجود الوسيط، أو إنشاء مؤسسته، في ولاية قانونية معيّنة لا يمنح السلطات المعنية حقّ فرض قوانينها، من جانب واحد، على المحتوى القانوني المنشور خارج أراضيها.

## 2.2 نطاق الضرر

من العوامل ذات الصلة الأخرى، التأثير المؤذي الحالي أو المحتمل للمحتوى غير القانوني، ويمكن تقييمه استناداً إلى بُعدين على الأقل، هما:

- **النطاق الجغرافي للضرر.** يمكن أن يكون الضرر المحتمل المرتبط بالوصول إلى منشور معيّن محدداً إقليمياً (مثلاً يقتصر على منطقة جغرافية محدودة، أو بلد معيّن، أو حتى منطقة صغيرة أو مكان محصور في هذا البلد)، أو بالعكس، قد يخلف تأثيره على منطقة جغرافية أوسع بكثير، مثلاً بسبب توزّع المجتمعات المحلية الكائنة فيها أو أنشطة الشخص أو الكيان المستهدف مباشرةً.
- **الجمهور والانتشار الجغرافي لحساب الناشر.** يمكن أن تؤدي العوامل التالية دوراً في هذا المنظور، وهي: عدد متابعي الحساب، وتوزّعهم الجغرافي، واللغة المستخدمة (نظراً إلى مكان تغطيته الجغرافية)، فضلاً عن آثار الانتشار السريع للمحتوى. كما يمكن أخذ وضع الناشر في الاعتبار، خاصةً إذا كان شخصيةً معروفةً.

## 2.3 تقارب المعايير على المستوى الدولي

من العناصر الأساسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند مناقشة النطاق الجغرافي المناسب لتقييدات المحتوى، هو تبين ما إذا كانت أنواع محدّدة من المحتوى تُعتبر غير قانونية، بدرجة متشابهة، في عدة أماكن من العالم.

على أرفع المستويات، تشكّل مجموعة معاهدات ومعايير حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً قاعدةً أساسيةً لتقدير حجم هذا التقارب القانوني. فلا بدّ من تقييم الحاجة المبررة إلى فرض أي قيود خارج نطاق الإقليم الوطني، وتأثير ذلك، في ضوء القوانين والمبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

مع ذلك، تختلف أوجه تفسير وتطبيق هذه المعاهدات والمعايير، اختلافاً ملحوظاً، لدى إدراجها في التشريعات الوطنية المتنوعة. فهناك درجات متفاوتة لمدى التقارب في المعايير بين الدول، حيث تتنوّع الحالات على الشكل التالي: المحتوى الذي يُعتبر غير قانوني في كافة الولايات القانونية، مع ضبطه استناداً إلى معايير متشابهة جداً (مثلاً المواد المتعلقة باستغلال الأطفال)؛ والمحتوى الذي يُعتبر غير قانوني في كافة الولايات القانونية أو معظمها، لكن مع اعتماد معايير مختلفة جداً قد يُساء استخدامها (مثلاً، قضايا التشهير)؛ والمحتوى الذي يُعتبر غير قانوني بشكل مبرّر في ولايات قانونية محدّدة بسبب الظروف المحلية السائدة فيها، خاصةً

بالنسبة إلى المواضيع المتعلقة بالتاريخ (مثلاً إنكار حدوث محرقة اليهود في دول أوروبية معينة)؛ والمحتوى الذي يُعتبر غير قانوني في بعض الدول استناداً إلى قوانين يعارضها جزءٌ كبيرٌ من المجتمع الدولي (مثلاً التشريعات التي تُدين الأشخاص على أساس النوع الاجتماعي، أو الدين، أو العرق، أو الميول الجنسية، أو تقييد المحتوى المحمي بموجب القوانين والمبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، كمنقل الأخبار، والتعبير عن الرأي السياسي والديني، إلخ).

هناك، على ما يبدو، إجماع عام على إمكانية تبرير القيود على المستوى العالمي، في الحالات التي يثبت فيها وجود تقارب دولي شديد في المعايير، خاصةً في ما يتعلق بالفئة الأولى المذكورة أعلاه (مثلاً، المواد المتعلقة باستغلال الأطفال). نسجاً على المنوال نفسه، إن وجود نوع من التنسيق الرسمي بين مجموعة من الدول، كما في حالة الأطر الإقليمية (الاتحاد الأوروبي مثلاً)، أو الاتفاقات الثنائية/المتعددة الأطراف بين دول فردية، قد يستدعي توسيع نطاق القيود لتشمل أقاليم هذه الدول مجتمعةً، لكن من دون أن يشمل ذلك دولاً أخرى إذا لم ينسحب هذا التنسيق على بقية أنحاء العالم (مثلاً تطبيق "حق المرء في أن يُنسى" في سياق حماية الخصوصية<sup>7</sup>).

في ما خلا هذه الأوضاع المحدودة، من الصعب تحديد درجة التقارب بين الدول في المعايير المطبقة على محتوى ما، بناءً على كل حالة على حدة، وذلك في ظل غياب أي عملية عابرة للحدود الوطنية لتحقيق ما يكفي من الإجماع بين الأقران المعنيين حول هذا الموضوع.

### 3. الخاتمة

تكشف المسألة المعقدة المتعلقة بالنطاق الجغرافي للقيود على المحتوى الإلكتروني عن توتر جوهري قائم بين شبكة الإنترنت العابرة للحدود من جهة، والقوانين الوطنية المطبقة في أراضي بلد ما من جهة أخرى. وقد سبق وشهدنا على عدة حالات من أوامر المحاكم المقررة تنفيذها خارج أراضي معينة، حتى أنّ قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي يتضمّن إحالةً إلى النطاق الجغرافي لهذه القرارات. ومع إقدام الدول في مختلف أنحاء العالم على تنظيم المحتوى الإلكتروني بشكل متزايد، من المتوقع أن تثار هذه القضايا بشكل متكرر.

جديرٌ بالذكر أنّ هذه الوثيقة التأسيسية تلخّص المناقشات التي جرت خلال سنتين ضمن مجموعة الاتصال المعنية بالمحتوى والولاية القانونية، التابعة لشبكة سياسات الإنترنت والولاية القانونية. وهي تقدّم نقطة انطلاق لخطوات إضافية نحن بأمسّ الحاجة إليها في هذا المضمار، يمكن أن تقوم بها أطراف عدة، وذلك لتقدير درجة التقارب في المعايير بشكل أوضح.

صحيحٌ أنّ عمل المجموعة ركّز على القيود القانونية أو التنظيمية المفروضة على المحتوى، لكنّ الحاجة تدعو أيضاً إلى معالجة قضية متوازية هي النطاق الجغرافي للقرارات المتخذة بناءً على قواعد شركات الإنترنت نفسها. فالأغلبية الساحقة من القيود المفروضة على المحتوى الإلكتروني تركز على شروط الخدمة أو التوجيهات المجتمعية المعتمدة من الشركات ومنصات التواصل الاجتماعي. فعلى وجه التحديد، وفي أغلب الأحيان، يخالف المحتوى الخاضع للقيود القانونية قواعد الشركات الخاصة أيضاً، وبالتالي يتمّ تقييده على هذا الأساس. من هنا، يتطلّب النطاق الجغرافي لقرارات كهذه مناقشةً مستقلةً وتحليلاً منفصلاً، خاصةً وأنّ حذف محتوى عن منصة، تطبيقاً لشروط الخدمة الخاصة بها، له تأثير عالمي فعلي.

<sup>7</sup> في حالة شركة غوغل ضد اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات، حكمت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بأنّ الإجراء المتبع لشطب محتوى إلكتروني من المرجعيات يجب ألا يتجاوز نطاق الاتحاد الأوروبي، خاصةً وأنّ هناك مستوى من توحيد معايير الخصوصية الساري في الاتحاد الأوروبي، والذي لا يسري على بقية أنحاء العالم.

من الواضح أنّ الحاجة تدعو إلى مزيد من العمل على هذا الموضوع، بغية إيجاد حلول تصون حقوق الإنسان الخاصة بالأفراد، وتعزز سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية، وتحمي حقوق الدول في تحديد ما الذي يمكن أن يكون متوقفاً بشكل قانوني على أراضيها، كما تمنع فرض الرقابة خارج حدود أقاليمها الوطنية.

This translation into Arabic is courtesy of the Samir Kassir Foundation. It is for informational purposes only and is not a document by the Content & Jurisdiction Contact Group of the Internet & Jurisdiction Policy Network. The original version of the document in English, which can be found [here](#), is the only definitive and official version.